- 6 -

محاكمة الليبرالية الجديدة

كانت الولايات المتحدة والصين المحركين الاقتصاديين الرئيسين اللذين أمدا العالم بالطاقة، وأخرجاه من حالة الركود المستحكمة بعد عام 2001. المفارقة أن كلتيهما تصرفتا كدولتين كينزيتين في عالم يُفترض أن تحكمه القواعد والقوانين الليبرالية الجديدة. لجأت الولايات المتحدة إلى تمويل العجز الهائل في ميزانيتها الاستهلاكية والعسكريتارية بمزيد من الديون، ومولت الصين القروض المعطلة لبنوكها باستثمارات هائلة في البنية التحتية ورأس المال الثابت. بلا شك، سوف يدعي غلاة الليبراليين الجدد أن حالة الركود بحد ذاتها تشير إلى ليبرالية جديدة منقوصة أو غير كافية، وسوف يكون بمقدورهم تقديم الدليل على حجتهم بالإشارة إلى عمليات صندوق النقد الدولي، وتكتيكات جماعات الضغط عالية الأجور في واشنطن، التي تحرف بشكل منتظم مسيرة الميزانية الأميركية عن وجهتها الصحيحة، خدمةً لأغراضهم ومصالحهم الخاصة. لكن ادعاءاتهم في الحقيقة يستحيل إثباتها، علاوة على أنهم بمجرد ادعائهم هذا، يؤكدون اقتفاءهم اثر ركب طويل من مجموعة منظرين اقتصاديين بارزين، يجادلون في أن كل شيء في العالم سوف يسير على ما يرام إن تصرف الجميع وفق القواعد الواردة في كتبهم المدرسية[1].

ثمة تأويل أكثر خبثا لهذه المفارقة. إذا تركنا جانبا الادعاء بأن الليبرالية الجديدة مجرد مثال لنظرية خاطئة فقدت اتزانها (على الرغم

من معارضة الاقتصادي الشهير ستيغليتز)، أو حالة سعي أحمق وراء طوباوية زائفة (برغم معارضة الفيلسوف السياسي الليبرالي الجديد، جون غراي[2])، وباعتقادي يجب علينا وضع مثل هذه الادعاءات جانبا، فإن ما يتبقى لدينا هو التوتر بين الرأسمالية الأساسية من جهة وبين استعادة/ إعادة تشكيل سلطة الطبقة الحاكمة من جهة أخرى. وإذا وصلنا إلى نقطة التناقض الواضح بين هاتين الغايتين، فليس ثمة شك إلى أي الجانبين تميل إدارة بوش الحالية، خصوصا حين نأخذ بالاعتبار سعيها الحثيث لتخفيض ضرائب الأغنياء والشركات المتحدة. أضف إلى ذلك أن قيام أزمة مالية عالمية، تثيرها جزئيا السياسات الاقتصادية المتهورة لهذه الإدارة، سوف يتيح للحكومة الأميركية فرصة التخلي نهائيا عن أية التزامات من أي نوع تجاه توفير الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، باستثناء زيادة سلطات وصلاحيات الجيش والشرطة الضروريتين لقمع الاضطرابات الاجتماعية في الداخل، وفرض الانضباط والنظام على الساحة العالمية. قد تسود الأصوات الأكثر حكمة داخل الطبقة الرأسمالية، بعد استماعها بانتباه إلى تحذيرات أشخاص من طراز بول فولكر حول احتمال حدوث أزمة مالية خطيرة في السنوات الخمس المقبلة[3]. لكن ذلك يعني سحب بعض الامتيازات والسلطات التي تراكمت في السنوات الثلاثين الماضية بأيدي شرائح الطبقة الرأسمالية العليا. في عام 1873، وفي العشرينيات من القرن الماضي، عندما قامت خيارات واضحة مماثلة، لم تحسن أطوار التاريخ الرأسمالي السابقة التنبؤ بالمستقبل، إذ أصرت على قدسية حقوق ملكيتها، وفضلت تحطيم النظام برمته على التخلي عن أية واحدة من امتيازاتها وسلطاتها. وبفعلها ذلك، لم تكن

غافلة عن مصالحها الخاصة، فلو استطاعت موقعة نفسها من جديد في المكان المناسب، كما يفعل أي محام جيد في قضايا الإفلاس، فسوف تستفيد من الانهيار الاقتصادي في تحقيق أرباح جديدة، بينما يغرق بقيتنا بأشنع الأشكال في الطوفان الاقتصادي المدمر. قد تغرق معنا قلة منهم، وينتهي بهم المقام بالقفز من نوافذ مكاتبهم في وول ستريت، لكن ذلك يبقى استثناء وشذوذا على القاعدة. إن الخوف الوحيد للشرائح الرأسمالية العليا يكمن في الحركات السياسية التي تهددها بالعنف الثوري أو بمصادرة أملاكها. وفي حين تعقد تلك الشرائح الآمال على قدرة الجهاز العسكري المتطور الذي تمتلكه اليوم (بفضل المجمع الصناعي ـ العسكري) في حماية ثرواتها وسلطاتها، فإن فشل ذلك الجهاز في إخضاع العراق بالسهولة المطلوبة على أرض الواقع، يجب أن يدفعها إلى شيء من التأمل والتفكير الواعي. بيد أن الطبقات الحاكمة نادرا ما تتخلى، إن كانت تخلت يوما فعليا، عن سلطاتها وامتيازاتها طواعية، وليس ثمة سبب يدعوني للاعتقاد بأنها ستفعل ذلك هذه المرة. السخرية في الأمر أن حركات الطبقة العاملة والاشتراكية الديمقراطية القوية والواسعة تبقى في موقع أفضل من السلطة الطبقية الرأسمالية لحماية الرأسمالية نفسها وتنجيتها وتخليصها من أزماتها. قد يبدو هذا استنتاجا ثوريا ـ مضادا بالنسبة لأولئك القابعين في أقصى اليسار، لكنه لا يخلو أيضا من قدر كبير من المصلحة الذاتية، فالناس العاديون هم الذين يعانون ويجوعون وحتى يموتون في سياق الأزمات الرأسمالية (كما في إندونيسيا أو الأرجنتين)، لا الطبقات العليا. وإذا كانت السياسة المفضلة للنخب الحاكمة تتلخص في مقولة «من بعدي الطوفان»، فإن ذلك الطوفان يبتلع

منّ لا حول لهم ولا قوة، ولا تخامرهم الشكوك، في حين أن للنخب سفنا متينة جيدة التجهيز تحميها، وتبقيها على قيد الحياة، ولو إلى حين.

إنجازات الليبرالية الجديدة

ما كتبته أعلاه يندرج في باب التأمل والتخمين، ولكن بمقدورنا التمحيص في سجل الليبرالية الجديدة التاريخي ـ الجغرافي بطريقة مفيدة، بحثا عن دلائل على قدراتها واحتمال كونها العلاج الشامل لكل المشاكل السياسية والاقتصادية التي تهددنا في الوقت الراهن. إلى أي حد، إذن، نجحت الليبرالية الجديدة في تحفيز التراكم الرأسمالي؟ إن سجلها الفعلي لا يبدو أكثر من هزيل وفاشل، فقد كان معدل النمو الإجمالي للاقتصاد العالمي في الستينات حوالي 3.5%، وحتى في سنوات السبعينيات المضطربة لم ينخفض إلا إلى 2.4%. ولكن معدلات النمو اللاحق، بنسبة 1.4% في الثمانينيات، و1.1% في التسعينيات (ومعدل نمو بالكاد يقارب 1% منذ عام 2000)، تشير كلها إلى أن الليبرالية الجديدة فشلت عموما في تحفيز النمو العالمي (انظر الشكل 1.6)[4]. في بعض الحالات، كما في أقاليم الاتحاد السوفياتي سابقا وبعض دول أوربا الوسطى، التي خضعت «لعلاج الصدمة» الليبرالي الجديد، كانت الخسائر كارثية، إذ انخفض معدل دخل الفرد في روسيا خلال التسعينيات بنسبة 3.5% سنويا، فسقط قسم كبير من السكان في مهاوي الفقر، وانخفض متوسط العمر المتوقع للذكور خمس سنوات كاملة. لم تكن أوكرانيا أحسن حظا بل كانت النتائج مشابهة إلى أبعد الحدود. وحدها بولندا التي هزأت من نصيحة صندوق النقد الدولي وتجاهلتها، أظهرت بعض التقدم الملحوظ. وفي القسم الأكبر من

أميركا اللاتينية، أنتجت الليبرالية الجديدة ركودا (في «العقد الضائع» في الثمانينيات)، أو طفرات نمو أعقبها انهيار اقتصادي شامل (كما في الأرجنتين). وفي أفريقيا لم تحقق الليبرالية الجديدة شيئا على الإطلاق لإحداث تغيرات إيجابية. فقط في شرق وجنوب ـ شرق آسيا، وإلى حد ما في الهند اليوم، ارتبطت الليبرالية الجديدة بشيء من الإيجابية في سجل النمو، وهنا لعبت الدول الإنمائية، التي لا تعتبر ليبرالية جديدة إلى درجة كبيرة، دورا بالغ الأهمية. إن التناقض بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين (حوالي 10% سنويا)، وتراجعه في روسيا بمعدل (3.5% سنويا) واضح للعيان. كذلك ارتفعت معدلات البطالة غير الرسمية في أنحاء العالم كافة (تشير التقديرات إلى ارتفاعها من 29% من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا في أميركا اللاتينية في الثمانينيات إلى 44% خلال التسعينيات)، وتظهر تقريبا كل المؤشرات الدولية لمستويات الرعاية الصحية، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدل وفيات الأطفال، وما شابه، خسائر لا مكاسب في صلاح الحال الإنساني منذ الستينيات. وحدها معدلات سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر انخفضت، ولكن السبب في ذلك كليا تقريبا يرجع إلى تحسن الأوضاع في الهند والصين[5]. إن خفض معدلات التضخم وإبقاءها تحت السيطرة هما النجاح المنهجي الوحيد الذي تستطيع الليبرالية الجديدة ادعاءه.

المقارنات دوما بغيضة بالطبع، ولكنها تحديدا كذلك بالنسبة لليبرالية الجديدة. لقد حققت الليبرالية الجديدة المحدودة في السويد نتائج أفضل من قرينتها المتشددة في المملكة المتحدة، فمعدلات دخل الفرد في السويد أعلى، ومعدلات التضخم أدنى، ووضع حسابها الجاري تجاه بقية دول

العالم أفضل، كما كل مؤشرات الوضع التنافسي ومناخ المال والأعمال. مستويات المعيشة أفضل أيضا، إذ تحتل السويد المرتبة الثالثة في العالم من حيث متوسط العمر المتوقع، مقارنة مع المملكة المتحدة التي تحتل المرتبة التاسعة والعشرين. ومعدل الفقر في السويد 6.3% مقابل 15.7% في المملكة المتحدة، وفي حين يكسب أغنى 10% من السكان في السويد 6.2 ضعف ما يكسبه أفقر 10% من السكان، يبلغ هذا الرقم في المملكة المتحدة 13.6 ضعفا. كذلك تبقى معدلات الأمية في السويد أدنى والحراك الاجتماعي أعلى من مثيلتها في المملكة المتحدة[6].

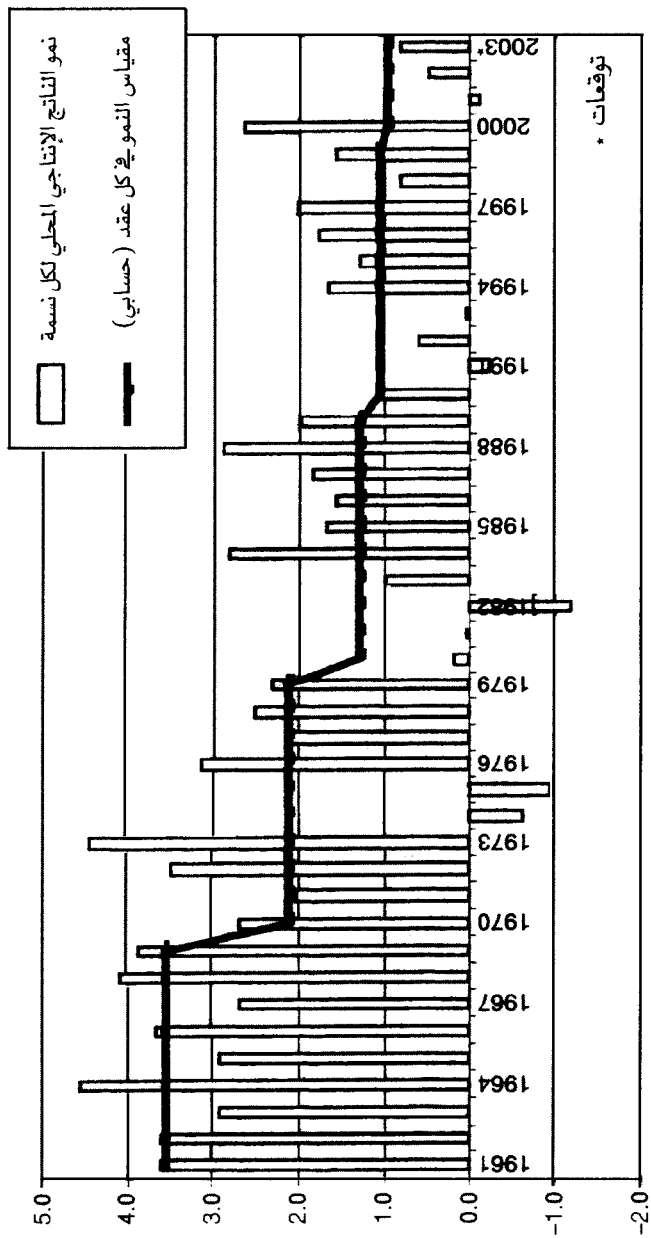

الشكل 1.6 معدلات النمو العالمي، حسب السنة والعقد، 1960 _ 2003
المصدر: تقرير اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، A Fair Globalization

لو شاعت معرفة هذه الحقائق الموضوعية على نطاق واسع، فسينخفض بالتأكيد صوت الإطراء الذي تحظى به الليبرالية الجديدة، ومعها صيغة العولمة المميزة لها. لماذا، إذن، يقتنع هذا العدد الكبير من البشر بأن الليبرالية الجديدة تشكل، من خلال العولمة، «البديل الوحيد»، وبأنها حققت نجاحات باهرة؟ يبرز على السطح سببان واضحان، أولهما أن تقلب التطورات الجغرافية غير المتساوقة تسارعت وتيرته بحيث سمح لبعض المناطق بتحقيق تقدم مذهل (على الأقل لفترة محددة) على حساب المناطق الأخرى. إذا كانت الثمانينيات، على سبيل المثال، فترة تقدم اليابان و«النمور» الآسيوية وألمانيا، وإذا كانت التسعينيات فترة تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن حقيقة «النجاح» في بعض المناطق أخفى حقيقة الفشل في مناطق أخرى. كما أخفى حقيقة أن الليبرالية الجديدة فشلت عموما في تحفيز النمو، أو تحسين صلاح الحال الإنساني. ثانيا، إن الممارسة الليبرالية الجديدة، لا النظرية بحد ذاتها، حققت نجاحا هائلا من وجهة نظر الطبقات العليا، إذ استعادت السلطة الطبقية للنخب الحاكمة (في الولايات المتحدة، وإلى حد ما في بريطانيا ـ انظر الشكل 1.3)، أو أوجدت ظروف تشكل الطبقة الرأسمالية (في الصين والهند وروسيا ومناطق أخرى). ومع هيمنة مصالح الطبقة العليا على وسائل الإعلام، جرى الترويج للأسطورة القائلة: إن الدول فشلت اقتصاديا؛ لأنها غير تنافسية (الأمر الذي خلق حاجة إلى المزيد من الإصلاحات الليبرالية الجديدة). كما جرى تأويل الازدياد الواضح في التفاوت الاجتماعي ضمن المناطق المختلفة على أنه ضرورة حتمية لتشجيع روح الابتكار والمغامرة التجارية، التي تحفز القدرة التنافسية وتحقق

النمو الاقتصادي. وإذا ساءت أوضاع الطبقات الدنيا، فذلك لأنها فشلت، لأسباب ثقافية أو شخصية عادة، في تعزيز رأسمالها البشري الخاص (عبر تكريس جهودها للتعليم، واكتساب أخلاقية العمل البروتستانتينية، والخضوع لانضباط ومرونة العمل، وما شابه). باختصار، تقول الرواية الليبرالية الجديدة، تنشأ بعض المشاكل الاقتصادية المحددة نتيجة ضعف القدرة التنافسية، أو نتيجة القصور الشخصي أو الثقافي أو السياسي، وفي العالم الداروينى الليبرالي الجديد، وحدهم الأقوى والأصلح قادرون على البقاء، بل وحدهم جديرون بالبقاء.

بالطبع، حدث العديد من التحولات المؤثرة في نقاط تركيز الليبرالية الجديدة، الأمر الذي أعطاها سيماء دينامية مذهلة. فقد ترافق صعود قطاع التمويل والخدمات المالية مع تحول ملحوظ في ربحية الشركات المالية وتعويضاتها (انظر الشكل 2.6)، بالإضافة إلى نزعة الشركات المتحدة الأكبر (مثل جنرال موتورز) إلى دمج وظيفتي الإنتاج والتمويل، والقيام بهما معا. كما ازداد بشكل ملحوظ عدد العاملين في هذه القطاعات، لكن ثمة أسئلة جدية حول جدوى كل ذلك، ومدى إنتاجيته الفعلية. القسم الأكبر من هذه الفعاليات يتمحور حول عمليات التمويل ولا شيء آخر، حيث يجري البحث بشكل دائم عن أرباح في سوق المضاربات، التي تتحقق في سبيلها مختلف صيغ وأشكال تحولات السلطة. أصبحت مدن التمويل والتحكم في العالم، كما تسمى اليوم، جزرا مذهلة للثروة والامتيازات، بناطحات سحاب شاهقة، وملايين ملايين الأقدام المربعة من المساحات المكتبية لإيواء هذه العمليات، وكميات هائلة من الثروات الوهمية تنتجها العمليات التجارية بين طوابق تلك البروج المشيدة. كذلك أصبحت أسواق

المضاربة بالأراضي والعقارات في المدن محركات رئيسة لتراكم رأس المال، ولا يملك المرء إلا أن يتعجب لرؤية تلك الأبنية المتصاعدة بسرعة جنونية على خطوط الأفق في مانهاتن وطوكيو ولندن وباريس وفرانكفورت وهونغ كونغ ومؤخرا شانغهاي.

ترافق كل هذا مع انفجار هائل في تكنولوجيا المعلومات. في عام 1970 أو نحو ذلك، كانت الاستثمارات في هذا المجال توازي استثمارات الانتاج والبنى المادية التحتية بنسبة 25% لكل منها، ولكن بحلول عام 2000 ارتفعت نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى 45%، في حين انخفضت مثيلتها في القطاعين الآخرين. خلال التسعينيات، شاع الاعتقاد بأن ذلك دلالة على قيام اقتصاد معلوماتي جديد[7]، لكنه جسد في الواقع تحولا مؤسفا في مسار التغيير التكنولوجي، بعيدا عن الإنتاج وتشكيل البنى التحتية، ونحو خطوط يتطلبها السوق الاقتصادي الذي تقوده عمليات التمويل، ويحمل العلامة المميزة لليبرالية الجديدة. إن تكنولوجيا المعلومات بمجملها تكاد تكون امتيازا حصريا لليبرالية الجديدة، ففائدتها بالنسبة لنشاطات المضاربة، وزيادة عدد العقود قصيرة الأمد في السوق التجاري إلى حدها الأقصى، تفوق بكثير فائدتها بالنسبة لتحسين الإنتاج. ما يثير الاهتمام أن مجالات الإنتاج التي استفادت من تكنولوجيا المعلومات كانت الصناعات الثقافية الظاهرة حديثا (كالأفلام، وألعاب الفيديو، والموسيقا، والإعلانات، والعروض الفنية)، التي تستخدمها أساسا لابتكار وتسويق منتجات جديدة. إن الضجة التي أثيرت حول هذه القطاعات الجديدة حولت الأنظار عن فشل الاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية، وترافق ذلك مع الضجة المماثلة حول «العولمة» وما يفترض أن ترمز إليه من حيث إقامة اقتصاد عالمي مختلف تماما ومتكامل كلية[8].

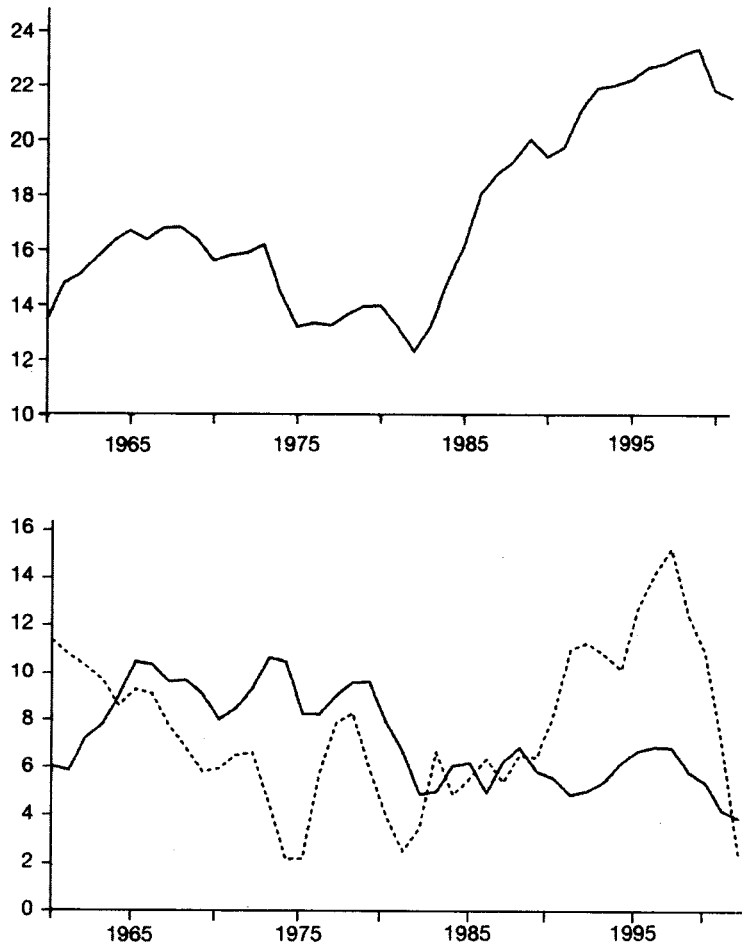

الشكل 6.2 هيمنة الرأسمال المالي: القيمة الصافية ومعدلات أرباح الشركات التمويلية وغير التمويلية في الولايات المتحدة 1960 ـ 2001

المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent, 111, 134

Reproduced courtesy Harvard UP.

إن إنجاز الليبرالية الجديدة الرئيس والجوهري يكمن في إعادة توزيع ـ لا خلق ـ الثروة والدخل. وقد قدمت في مكان آخر توصيفا للآليات الأساسية التي تم من خلالها تحقيق ذلك تحت عنوان «التراكم عن سلب الملكية»[9]، وأعني بذلك متابعة وتوسيع ممارسات التراكم التي تعامل معها ماركس باعتبارها عمليات «بدائية» أو «أصلية» خلال فترة صعود الرأسمالية، وتتضمن تسليع وخصخصة الأرض، وطرد سكانها الفلاحين بالقوة (قارن الحالتين الواردتين أعلاه، في المكسيك والصين، حيث يُعتقد أن 70 مليون فلاح أُبعدوا عن أراضيهم مؤخرا)؛ وتحويل مختلف أشكال حقوق الملكية (العامة والتعاونية وأملاك الدولة) إلى حقوق ملكية خاصة وحصرية (بأوضح أشكالها في الصين)؛ وإلغاء حقوق العامة بالأراضي المشاع؛ وتسليع قوة العمل وقمع صيغ الإنتاج والاستهلاك البديلة (الأصلية والمحلية)؛ والعمليات الكولونيالية والكولونيالية الجديدة والإمبريالية لانتزاع ملكية الأصول (بما فيها الموارد الطبيعية)؛ وتحويل عمليات التبادل وفرض الضرائب إلى قيم نقدية، خصوصا على الأراضي؛ وتجارة الرقيق (التي لا تزال مستمرة خصوصا في صناعة الجنس)؛ والربى، والدَين القومي، وأكثرها تدميرا على الإطلاق، استخدام نظام الإقراض كوسيلة راديكالية للتراكم عن طريق سلب الملكية. تلعب الدولة، باحتكارها العنف وتعريفها الشرعية، دورا حاسما في دعم وتشجيع هذه العمليات. ويمكن لنا الآن إضافة طائفة أساليب جديدة إلى قائمة الآليات هذه، مثل فرض أجور على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتقليص أو محو مختلف أشكال حقوق الملكية المشتركة (مثل التعويضات التقاعدية التي تدفعها الدولة، والعطلات المأجورة، وحق الحصول على التعليم والرعاية

الصحية) المكتسبة عبر جيل أو أكثر من الصراع الطبقي. إن الاقتراح بخصخصة الحقوق التقاعدية كافة (وهو مشروع رائد في ظل الحكم الديكتاتوري في تشيلي)، على سبيل المثال، لا يزال أحد الأهداف التي تحظى بمكانة خاصة في قلوب الجمهوريين في الولايات المتحدة.

يشتمل التراكم عن طريق نزع الملكية على مظاهر أربعة رئيسة:

1ـ التخصيص والتسليع. يعتبر تخصيص وتسليع ودمج الأصول، التي لا تزال حتى الآن ملكية عامة، ملمحا بارزا من ملامح المشروع الليبرالي الجديد. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى فتح آفاق جديدة أمام تراكم رأس المال في مجالات تعتبر حتى الآن خارج حدود حسابات الربحية. لقد تم بدرجات متفاوتة في كافة أنحاء العالم الرأسمالي وخارجه (الصين مثلا) تخصيص المرافق العامة بأشكالها كافة (الاتصالات والماء والنقل)، وخدمات الرعاية الاجتماعية (الإسكان العام، والتعليم، والرعاية الصحية، والتعويضات التقاعدية)، والمؤسسات العامة (الجامعات والسجون ومخابر الأبحاث)، وحتى الشؤون العسكرية والحروب (كما يتضح من «جيش» المتعاقدين الخاصين العاملين إلى جانب القوات الأميركية المسلحة في العراق). كما حددت حقوق الملكية الفكرية، التي أقرتها الاتفاقية المعروفة باسم «TRIPS» ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تعريف المواد الجينية وبلازما البذور وكل أنواع المنتجات الأخرى على اعتبارها ملكية خاصة، وفرضت بالتالي رسوما على استخدامها من قبل الشعوب التي لعبت ممارساتها دورا حاسما في تطوير تلك المواد الجينية. وتتفشى في

الوقت الحالي القرصنة الحيوية ونهب مخزون العالم من الموارد الجينية لمصلحة قلة من شركات الأدوية الكبرى. كذلك ينجم عن التسليع الكامل للطبيعة بأشكالها كافة تزايد عمليات استنزاف المشاعات البيئية العالمية (الأرض والهواء والماء)، وتآكل المواطن والبيئات الطبيعية أمام انتشار صيغ الإنتاج الزراعي عالي الكثافة الرأسمالية. ويستتبع تسليع الصيغ الثقافية والتاريخية والفعاليات الفكرية عبر السياحة بطريقة مشابهة سلب بالجملة للملكية العامة (تتمتع صناعة الموسيقى تحديدا بسمعة سيئة في مجال استغلال الثقافة والإبداع الشعبيين والاستيلاء على حقوق ملكيتها). كما في الماضي، يجري استخدام سلطة الدولة في أحيان كثيرة لفرض مثل هذه العمليات حتى ضد المشيئة الشعبية. إن تقليص الأطر الناظمة والمصممة خصيصا لحماية العمل والبيئة ومنع تدهور أوضاعهما، أدى إلى فقد الكثير من الحقوق. ولعل عكس حقوق الملكية العامة (حق الحصول على تعويضات تقاعدية من الدولة، وحق الرعاية الاجتماعية، وحق الرعاية الصحية الوطنية) وتحويلها إلى القطاع الخاص، بعد سنوات من الصراع الطبقي الشاق، أفحش سياسات سلب الملكية وأقبحها، وكثيرا ما تم تحقيقها ضد الإرادة السياسية العامة لمجموع المواطنين. كل هذه العمليات تشكل تحويل الأصول من ميادين الملكية العامة والشعبية إلى حيز القطاع الخاص والامتيازات الطبقية[10].

2ـ التمويل. تميزت موجة التمويل القوية التي ضربت العالم بعد عام 1980 بأسلوبها المتوحش والقائم على المضاربة. في عام 1983، بلغت

القيمة الإجمالية لمجموع التعاملات المالية في أسواق العالم 2.3 بليون دولار يوميا، في حين ارتفع الرقم إلى 130 بليون دولار عام 2001، مما يعني أن رقم المبيعات السنوي البالغ 40 تريليون دولار عام 2001 يتفق مع تقديرات المبالغ المطلوبة (800 بليون دولار) لدعم التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات الفاعل[11]. لقد سمح تخفيف الضوابط والقيود الناظمة بتحويل النظام المالي إلى أحد المراكز الرئيسة لنشاطات إعادة توزيع الثروة، عبر المضاربة والسلب والغش والسرقة، بحيث أصبحت الملامح المركزية للنظام الرأسمالي المالي تتجلى في الترويج لعمليات بيع وشراء الأسهم، وأنظمة الاستثمار الوهمية، وتدمير الأصول المنهجي عبر التضخم، وتجريد الأصول عبر عمليات الدمج والاستحواذ، ورفع مستويات إيفائية الديون- التي أذلت شعوبا بكاملها، حتى في الدول الرأسمالية المتقدمة، وأدخلتها نظام السخرة لتسديد الدين- ناهيك بعمليات الغش والاحتيال العام، وسلب ملكية الأصول (الإغارة على المخصصات التقاعدية وتدميرها بانهيار الشركات المتحدة وسوق الأسهم) عبر التلاعب بالقروض والسندات الثابتة. ثمة طرق لا تحصى لكشط الأرباح داخل النظام المالي. على سبيل المثال، لأن السماسرة يحصلون على عمولة عن كل تعامل، غالبا ما يرفعون مكتسباتهم ودخولهم إلى الحد الأقصى، وذلك بالمتاجرة المستمرة على حساباتهم الخاصة (ممارسة تجارية تعرف باسم «المخض»)، بغض النظر عما إذا كانت العمليات التجارية تضيف قيمة على الحسابات الأصلية أم لا. العوائد المرتفعة لسوق الأسهم قد تعكس ببساطة عملية المخض

هذه، ولا تعكس بالضرورة ثقة المستثمرين في السوق. نتيجة الجمع بين مصالح ملاك ومديري رأس المال، عن طريق مكافأة الأخيرين بمنحهم حق شراء أسهم في شركاتهم بأسعار خاصة، أدى التركيز على قيمة الأسهم إلى عمليات تلاعب في الأسواق، عادت بثروات هائلة على القلة القليلة، كما نعرف الآن، على حساب الأكثرية. وكان الانهيار المثير لشركة إنرون رمزا لسيرورة عامة جردت الكثيرين من مصادر رزقهم وحقوقهم التقاعدية. وراء كل هذا، علينا أن نمعن النظر بغزوات المضاربة التي تقوم بها صناديق التغطية وغيرها من مؤسسات الرأسمال المالي، لأن هذه شكلت النصل القاطع للتراكم الرأسمالي عبر سلب الملكية على الصعيد العالمي، حتى عندما كانت تدعي منح بعض الفوائد الإيجابية الناجمة عن «توزيع المخاطر»[12].

3ـ إدارة واستغلال الأزمات. تحت زبد المضاربات وأعمال النصب والاحتيال التي غالبا ما اتسم بها الكثير من التعاملات المالية الليبرالية الجديدة، تقبع عملية أعمق تستتبع الوقوع في «مصيدة الدين»، وهي إحدى الوسائل الرئيسة للتراكم عبر سلب الملكية[13]. لقد تطور خلق الأزمات وإداراتها واستغلالها على الصعيد العالمي، وتحول إلى فن يسعى إلى إعادة توزيع الثروة، ونقلها المتعمد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. وقد وثقت سابقا الآثار المدمرة التي حلت بالمكسيك جراء قيام فولكر برفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة، وبينت أنه في حين ادعت الولايات المتحدة لعب دور القائد النبيل في تنظيم عمليات «الإنقاذ»، التي تضمن بقاء التراكم الرأسمالي

على قدم وساق، فقد مهدت الطريق فعليا أمام نهب الاقتصاد المكسيكي برمته. أصبح تحالف صندوق النقد الدولي ـ وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية خبيرا في لعب هذا الدور في أنحاء العالم كافة، إذ استخدم غريسبان تكتيكات سلفه فولكر في بنك الاحتياط الفدرالي مرات عدة خلال التسعينيات. ولم تكن أزمات الديون في الدول الفردية شائعة خلال الستينيات، لكنها أصبحت أزمات حادة ومتكررة جدا في الثمانينيات والتسعينيات. لم تنج دولة نامية واحدة تقريبا من آثار تلك الأزمات، وفي بعض الحالات في أميركا اللاتينية، مثلا، تحولت أزمة الدين إلى جائحة مستوطنة. كل أزمات الديون نسقتها وأدارتها وتحكمت بها الدول الغنية، بهدف عقلنة النظام وإعادة توزيع الأصول. وتشير التقديرات إلى أن شعوب الأطراف أرسلت إلى دائنيها في المركز الرأسمالي ما يعادل قيمة «خمسين خطة مارشال» (أي أكثر من 4.6 بليون دولار) منذ الثمانينيات. و«ياله من عالم غريب»، قال ستيغليتز بأسى، «تمول فيه الدول الفقيرة اقتصادات الدول الأغنى». أضف إلى ذلك أن ما يطلق عليه الليبراليون الجدد اسم «خفض التضخم بالمصادرة»، ليس في الحقيقة إلا تراكم بسلب الممتلكات، فكما يقول ويد وفينتوروسو، اللذان اكتشفا جوهر هذه العملية في معرض تعليقهما على الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 ـ 1998:

لطالما أدت الأزمات المالية إلى تحولات في الملكية والسلطة لصالح أولئك الذين يحافظون على أصولهم سليمة، ويبقون في موقع يسمح لهم بخلق الديون للآخرين. الأزمة الآسيوية ليست استثناء لهذه القاعدة... إذ

ليس ثمة شك بأن الشركات الغربية واليابانية الكبيرة كانت أكبر الرابحين والمستفيدين من تلك الأزمة.... إن التخفيضات الهائلة في سعر العملات الآسيوية، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية الليبرالية الجديدة، التي دفع إليها صندوق النقد الدولي، وما تلاها من مدة انتعاش اقتصادي سهّل صندوق النقد الدولي أيضا قيامها، أدت مجتمعة إلى حدوث أكبر تحول شهده العالم في زمن السلم خلال الخمسين سنة الماضية من حيث ملكية الأصول، وانتقالها من المالكين المحليين إلى المالكين الأجانب. وتتقزم أمام هذا التحول الأكبر تحولات الثروة إلى المالكين الأميركيين من المالكين المحليين في أميركا اللاتينية في الثمانينيات، أو في المكسيك بعد عام 1994. إن المرء ليستذكر عبارة تُعزى عادة إلى آندرو ميلون، إذ قال: «في فترة الكساد الاقتصادي تعود الأصول إلى مالكيها الشرعيين»[14].

تتشابه هذه الحالة تماما مع خلق البطالة المتعمد، بهدف إنتاج فائض في سوق العمل يحقق المزيد من التراكم الرأسمالي. توضع الأصول الثمينة في هذه الحالة خارج نطاق الاستخدام، فتفقد قيمتها وترقد كالأرض البور إلى حين يختار الرأسماليون أصحاب السيولة نفخ روح جديدة فيها، وتحقيق أرباح هائلة من وراء استغلالها. الخطر أن المشكلة قد تخرج عن نطاق السيطرة فتتعمم، أو تحدث ثورات ضد النظام الذي خلقها، وهنا يكمن أحد أهم وظائف تدخلات الدولة والمؤسسات العالمية في إدارة الأزمة، وإحداث التخفيضات بطرق تسمح بالتراكم عبر نزع الملكية، لكن دون أن يقود ذلك إلى انهيار عام أو ثورة شعبية (كما حدث في إندونيسيا والأرجنتين). يتكفل صندوق النقد الدولي ـ وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية بالمهمة الأولى، في حين تضمن أجهزة الدولة الكومبرادورية

(مدعومة بالمساعدات العسكرية من الدول الإمبريالية) بمنع حدوث الثانية في الدولة التي تتعرض للغزو الاقتصادي. ولكن مظاهر الثورة الشعبية تتبدى اليوم في كل مكان، كما تبين ثورة زاباتيستا في المكسيك، وأحداث الشغب العديدة ضد ممارسات صندوق النقد الدولي، وما يسمى حركة «مناهضة العولمة»، التي أثبتت فعاليتها في أعمال العنف والتمرد التي شهدتها مدينتا سياتل وجينوا وأماكن أخرى.

4ـ إعادة التوزيع بواسطة الدولة. تصبح الدولة، حال تحولها إلى الليبرالية الجديدة، العميل الرئيس لسياسات إعادة توزيع الثروة. في ظل الليبرالية المتجذرة، تتدفق الثروة من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، وهي عملية نموذجية تعكسها الدولة الليبرالية الجديدة رأسا على عقب، بحيث تتدفق الثروة من الطبقات الدنيا إلى العليا. وتقوم الدولة بذلك، أولا، من خلال متابعة أنظمة الخصخصة، وتخفيض الإنفاق الحكومي على دعم الأجور والتعويضات الاجتماعية. قد تبدو الخصخصة للوهلة مفيدة للطبقات الدنيا، لكن آثارها على المدى البعيد غالبا ما تكون سلبية. على سبيل المثال، بدا مشروع تاتشر لخصخصة الإسكان العام في بريطانيا هبة للطبقات الدنيا، التي أصبح بإمكان أفرادها التحول من مستأجرين إلى مالكين بتكلفة قليلة نسبيا، وبالتالي التحكم بأصل مادي ثمين، وزيادة ثروتهم. لكن ما إن تم التحول حتى سيطرت عمليات المضاربة على سوق العقارات، خصوصا في المواقع المركزية في المدن الرئيسة، مما أجبر السكان ذوي الدخل

المحدود في نهاية المطاف على الخروج إلى أطراف مدن مثل لندن، وتحويل مناطق سكن الطبقات العاملة سابقا إلى مراكز راقية جدا للخاصة والأعيان. وأدت خسارة فرصة السكن في مناطق مركزية معقولة الأجر إلى تشريد البعض، وإجبار بعضهم الآخر من ذوي وظائف الخدمات منخفضة الدخل إلى قطع مسافات طويلة ومكلفة في تنقلهم اليومي إلى عملهم. في المكسيك أيضا، عادت خصخصة أراضي الأخيدو في التسعينيات بآثار مشابهة على حظوظ الفلاحين، حيث أجبر العديد من قاطني الأرياف على ترك أراضيهم والانتقال إلى المدن بحثا عن عمل. كذلك أقرت الدولة الصينية تحويل الأصول إلى ايدي نخبة صغيرة، مما ألحق ضررا بالغا بأغلبية الشعب وأثار موجة احتجاجات واسعة قمعتها الدولة بعنف. تشير التقارير حاليا إلى إزاحة حوالي 350 ألف أسرة (مليون نسمة) لإفساح الطريق أمام حركة تجديد القسم الأكبر من مدينة بيجينغ القديمة، مما أدى إلى النتيجة نفسها التي أجملناها آنفا في بريطانيا والمكسيك. وفي الولايات المتحدة اليوم، تستغل البلديات ذوات العائدات القليلة والمقيدة حق استملاك الأراضي والممتلكات الخاصة لإقامة مشاريع عامة، وتستخدمه بشكل منهجي لتحرير الأرض وإزاحة ذوي الدخل المحدود، وحتى ذوي الدخل المتوسط من أصحاب الأملاك الذين يعيشون في مساكن جيدة التجهيز، لمصلحة الاستثمارات التجارية وأصحاب الدخل العالي، الذين يعززون القاعدة الضريبية في مناطقهم (في الوقت الحالي هناك أكثر من ستين حالة من هذا النوع في ولاية نيويورك)[15].

كذلك تعيد الدولة الليبرالية الجديدة توزيع الثروة والدخل من خلال تعديلات القاعدة الضريبية لفائدة عوائد الاستثمار، لا الدخل والأجور، وتشجيع بنود الإعفاء أو التخفيف في القانون الضريبي (مثل ضرائب المبيعات)، وفرض رسوم استخدام (أصبحت واسعة الانتشار في الصين اليوم)، وتوفير عروض هائلة من مختلف أشكال الدعم والإجازات الضريبية للشركات الكبرى. لقد انخفض معدل ضرائب الشركات في الولايات المتحدة بشكل مطرد، واستقبل أصحاب تلك الشركات إعادة انتخاب بوش بابتسامات عريضة، استباقا للمزيد من الاقتطاعات في التزاماتهم الضريبية. كما تعتبر مشاريع الرعاية المشتركة القائمة حاليا في الولايات المتحدة، على المستوى الفدرالي ومستوى الولاية والمستويات المحلية، بمنزلة إعادة توجيه هائل للأموال العامة لمصلحة الشركات الكبيرة (مباشرة، في أشكال الدعم المقدمة للأعمال الزراعية، وبشكل غير مباشر في قطاع الصناعات العسكرية). وتتشابه هذه إلى أبعد الحدود مع نظام تخفيض الضرائب تبعا لمعدلات فوائد قروض الإسكان، وهو نظام صمم خصيصا لدعم شركات البناء ومالكي المساكن ذوي الدخل المرتفع في الولايات المتحدة. إن ارتفاع وتيرة المراقبة والتجسس وأعمال الشرطة، وفي حالة الولايات المتحدة سجن «العناصر العصية وصعبة المراس» من المواطنين، تشير كلها إلى تحول مريب نحو السيطرة الاجتماعية المتشددة. في الولايات المتحدة، يبدو مجمع الصناعات المرتبطة بالسجون (بالإضافة إلى خدمات الأمن الشخصي) قطاعا مزدهرا في الاقتصاد الأميركي حاليا. وفي البلدان النامية، حيث تكون معارضة التراكم بسلب الملكية أقوى وأشد حدة، تتولى الدولة الليبرالية الجديدة على جناح السرعة

مهمة القمع الفاعل لحركات المعارضة (التي يمكن تسميتها الآن بسهولة «إرهابية» أو «متاجرة بالمخدرات»، للحصول على دعم الولايات المتحدة وتكريس مساعداتها العسكرية، كما في كولومبيا)، بحيث تصل أحيانا إلى حد شن حروب محدودة. أما حركات المعارضة الأخرى، كحركة زاباتيستا في المكسيك أو حركة الفلاحين المشردين في البرازيل، فيجري احتواؤها من قبل سلطة الدولة بمزيج من سياسات الضم والتهميش[16].

تسليع كل شيء

إن الاعتقاد بأن الأسواق ومؤشرات السوق خير من يتخذ القرارات المالية المتعلقة بالتخصيص والتوزيع، يعني الافتراض جدلا أن كل شيء يمكن التعامل معه من حيث المبدأ كسلعة. وتسليع الأشياء بدوره يفترض وجود حقوق ملكية لكل الأشياء والعمليات والعلاقات الاجتماعية، وأن بالإمكان وضع ثمن لها، والمتاجرة بها وفق شروط عقد قانوني. كما يفترض أن يعمل السوق موجها ـ ونظاما أخلاقيا ـ ملائما لكل أشكال الفعل الإنساني. بالطبع، في حيز الممارسة العملية، يضع كل مجتمع بعض الحدود للنقاط التي يبدأ عندها التسليع وينتهي، ومواقع هذه الحدود تبقى قضية خلافية. بعض العقاقير والمواد المخدرة، على سبيل المثال، ممنوعة في الولايات المتحدة؛ ويحظر قانونا بيع وشراء المتع الجنسية في معظم الولايات، في حين تشرعها دول أخرى وتنزع عنها صفة الجرمية، بل قد تنظمها الدولة نفسها وتحولها إلى صناعة قائمة بذاتها. القانون الأميركي يحمي فن الإثارة عموما كشكل من أشكال حرية التعبير، مع أن بعض صيغه (المتعلقة بالأطفال أساسا) تعتبر أيضا خارجة على القانون.

يفترض أن لا يكون الضمير والشرف في الولايات المتحدة معروضين للبيع، وهناك ولع غير عادي بملاحقة «الفساد»، وكأن بالإمكان تمييزه بسهولة عن بقية أشكال الممارسات العادية كبيع النفوذ وجمع الأموال في ساحات السوق الاقتصادي. إن تسليع الثقافة والتاريخ والتراث والجنس؛ وتسليع الطبيعة باعتبارها مناظر جميلة أو استجمامات علاجيا تجتذب السياح؛ وانتزاع أجور عن احتكار الإبداع والأصالة والفرادة (لأعمال فنية، مثلا) ـ توازي كلها وضع ثمن لأشياء لم يجر أبدا إنتاجها كسلع في الواقع[17]. وهناك دائما خلاف في الرأي حول مدى ملاءمة التسليع (للأحداث والرموز الدينية، مثلا)، أو حول من يتمتع بحقوق ملكية وصلاحية استيفاء الرسوم (على مشاهدة آثار الآزتيك، مثلا، أو تسويق فنون الأباوريجينيز، سكان أستراليا الأصليين).

لقد وسعت الليبرالية الجديدة بلا شك حدود التسليع، وبسطت سلطة العقود الثانوية بشكل كبير. وتمجد الليبرالية الجديدة (مثلها في ذلك مثل نظرية ما بعد الحداثة) نموذجيا القيم الآنية والعقود قصيرة الأمد، كعقد الزواج مثلا، الذي تعتبره ترتيبا تعاقديا قصير الأجل، لا رباطا مقدسا لا تنفصم عراه. وتعكس الهوة بين الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد جزئيا الخلاف حول مواقع رسم الخطوط، فالمحافظون الجدد يلومون عادة «الليبراليين»، أو «هوليود»، أو حتى «ما بعد الحداثيين»، على ما يرونه انحلال ولا أخلاقية النظام الاجتماعي. ولا ينحون باللائمة على رأسماليي الشركات الكبيرة (كروبرت ميردوخ)، الذين يلحقون فعليا الضرر الأكبر بالمجتمع العالمي من خلال دفعه إلى تقبل المواضيع المشحونة بالإيحاءات الجنسية، إن لم تكن الداعرة تماما، والذين لا ينفكون يفاخرون بانحيازهم

السائد إلى الالتزامات قصيرة الأمد، وتفضيلها على العهود الطويلة في سعيهم الدائم وراء الربح السريع.

لكن ثمة قضايا أهم بكثير من مجرد حماية بعض الأشياء القيمة والعزيزة علينا، أو إنقاذ بعض الطقوس المحددة، أو بعض جوانب الحياة الاجتماعية الأثيرة، من الحسابات المالية الضيقة والعقود قصيرة الأمد. في موقع القلب من النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة تقبع الحاجة إلى إنشاء أسواق مترابطة للعمل والأرض والمال، وهذه كلها، كما يشير بولاني، «بوضوح ليست سلعا... فالتوصيف السلعي للعمل والأرض والمال توصيف زائف تماما». في حين لا تستطيع الرأسمالية العمل بدون هذه التوصيفات، فإنها تسبب ضررا لا حدود له إذا لم تسلم بالحقائق المعقدة الكامنة خلفها. في أحد أشهر مقاطعة، يعبر بولاني عن هذه النقطة بقوله:

إن السماح لآلية السوق بأن تكون الموجه الوحيد لمصير الكائنات الإنسانية، وبيئتها الطبيعية، بل حتى حجم واستخدامات قدرتها الشرائية، سوف يؤدي إلى دمار المجتمع. لا يمكن ترك سلعة مزعومة مثل «قوة العمل» دون استخدام، أو استخدامها كيفما اتفق، أو إزاحتها ودفعها هنا وهناك، دون التأثير أيضا على الإنسان الفرد الذي يصادف أنه حامل هذه السلعة المحددة. حين يتصرف النظام بقوة عمل إنسان ما، فعليه أن يدرك ـ بالمناسبة ـ أنه يتصرف بالكيان المادي والنفسي والأخلاقي المرتبط باللصاقة المرفقة المكتوب عليها «إنسان». إن تجريد الكائنات الإنسانية من الغطاء الواقي الذي توفره المؤسسات الثقافية يهددها بالهلاك، نتيجة الآثار المدمرة للتعرض الاجتماعي؛ والكائنات الإنسانية تذوي وتموت ضحية الانزياحات الاجتماعية الحادة، عبر آثار

الجوع والجريمة والانحراف والرذيلة. كذلك تقهر آليات السوق الطبيعة، وتختزلها بعناصرها الأساسية، فتدمر القدرة على إنتاج الغذاء والمواد الخام، وتشوه الأرياف والمناطق السكنية، وتلوث الأنهار، وتعرض سلامة الأسلحة والعتاد الحربي للخطر. كما يؤدي تحكم الأسواق بالقدرة الشرائية في النهاية إلى تصفية العديد من المؤسسات والأعمال التجارية بشكل دوري، لأن لنقص وزيادة الأموال آثار كارثية على الأعمال والشركات، تماما كمدد القحط والفيضان في المجتمع البدائي[18].

سواء في إندونيسيا أم الأرجنتين أم المكسيك أم حتى داخل الولايات المتحدة، تشهد الأضرار البالغة التي تسببت بها فترات «القحط والفيضان» لرؤوس الأموال الخيالية داخل النظام النقدي العالمي، بصحة النقطة الأخيرة في قول بولاني. لكن مقولاته الأخرى عن العمل والأرض جديرة بدراسة أكثر توسعا.

يدخل الأفراد سوق العمل كأشخاص يتصفون بسمات معينة، ويدخلونه كأفراد متجذرين في شبكات علاقات اجتماعية يتواصلون من خلالها بطرق متنوعة، ويدخلونه ككيانات مادية تتحدد بخصائص متعينة (كالجنوسة والنمط الظاهري)، وكأفراد راكموا مهارات (يشار إليها أحيانا باسم «رأس المال البشري»)، وميول وأذواق مختلفة (يشار إليها أحيانا باسم «رأس المال الثقافي»)، ويدخلونه أيضا ككائنات حية لها أحلامها ورغباتها وطموحاتها وآمالها وشكوكها ومخاوفها. مع ذلك، لا يشكل هؤلاء، بالنسبة لأصحاب رأس المال، إلا عامل إنتاج لا أكثر، وإن يكن متمايزا، لأن أصحاب العمل يتطلبون خصائص عمل محددة، كالقوة الجسدية والمهارات والمرونة وسهولة الانقياد وما شابه، تلائم مهام عمل محددة. يجري توظيف العمال

بعقد، وتفضل طبيعة النظام الليبرالي الجديد عقود العمل قصيرة الأمد، للحصول على أقصى درجات المرونة. تاريخيا، استخدم أصحاب العمل تقاليد مختلفة تحقيقا لمقولة «فرق تسد» داخل مجمعات العمل. ونشأت عن ذلك أسواق عمل متفرقة، استخدمت فيها أحيانا كثيرة، بشكل صارخ أو خفي، التمايزات العرقية والاثنية والجنوسية والدينية، بطريقة تعود بالفائدة على مصالح أصحاب العمل. من الجهة المقابلة، استخدم العمال شبكات العمل التي تجذروا فيها لاكتساب حق وأفضلية الوصول إلى بعض خطوط العمل ومجالات التوظيف. نموذجيا، سعى العمال إلى احتكار المهارات وتنظيم سوق العمل، عبر إيجاد المؤسسات الملائمة، وعبر عملهم الجمعي، لحماية مصالحهم. وبهذا لم يقم العمال بأكثر من بناء ذلك «الفضاء الواقي من المؤسسات الثقافية» الذي تحدث عنه بولاني.

تسعى الليبرالية الجديدة إلى تعرية العاملين من كل الأغطية الواقية التي سمحت بها الليبرالية المتجذرة ورعتها أحيانا. وقد اتخذ الهجوم الليبرالي الجديد على قوة العمل عموما محورين متشعبين، فكك الأول سلطة النقابات وغيرها من مؤسسات الطبقة العاملة، أو قيدها، أو كبح جماحها داخل أطر الدولة (باستخدام القوة إن اقتضى الأمر). كما أقام أسواق العمل المرن، وأكمل هيمنة رأس المال المطلقة على العمل في ساحة السوق الاقتصادي، عبر إجبار الدولة على سحب التزاماتها بتوفير الرعاية الاجتماعية، وعلى تعديل هيكليات العمل بما يتوافق مع التحولات التكنولوجية، الأمر الذي ترك قطاعا كبيرا من القوى العاملة عاطلا عن العمل. وهكذا واجه العامل الفرد، والضعيف نسبيا، سوق عمل لا تتوفر فيه إلا عقود قصيرة الأمد وحسب الطلب. لقد أصبح الأمان الذي توفره

مدة الخدمة شيئا من الماضي (ألغتها تاتشر في الجامعات مثلا)، وحل «نظام المسئولية الشخصية» (لكم كانت لغة دينغ دقيقة وملائمة!) محل نظام الضمانات والحمايات الاجتماعية (التعويضات التقاعدية والرعاية الصحية والحماية من إصابات العمل)، الذي كان تحقيقه في الماضي لزاما على الدولة وصاحب العمل. بدلا من ذلك، يشتري الأفراد اليوم منتجات معروضة في الأسواق، تبيع حمايات وضمانات اجتماعية متنوعة. إن أمن الفرد أصبح قضية خيار شخصي، يرتبط بقابلية العامل الفرد على تحمل نفقات شراء المنتجات المالية، المتجذرة في أسواق مالية متقلبة وخطرة.

استتبع محور الهجوم الثاني تحولات في الإحداثيات المكانية والزمانية لسوق العمل. ففي حين يمكن تحقيق أرباح طائلة من وراء البحث عن أرخص الموارد وأكثرها طواعية في سوق العمل ، الذي يشهد حاليا ما يسمى «التسابق إلى القاع»، سمح الحراك الجغرافي لرأس المال بالهيمنة على قوى العمل العالمية المقيدة، التي لم يسمح لها بحراك جغرافي مماثل. في الوقت الحالي تكثر قوى العمل المكبلة في العالم، نتيجة القيود المفروضة على الهجرة. ولا يمكن التهرب من هذه القيود إلا بالهجرة غير الشرعية (الأمر الذي يخلق قوة عمل طيعة وسهلة الاستغلال)، أو عبر عقود عمل قصيرة الأمد تسمح، مثلا، باستيراد العاملين المكسيكيين للعمل في الصناعات الزراعية في ولاية كاليفورنيا، وشحنهم بطريقة مشينة إلى المكسيك ثانية في حال مرضوا، أو حتى ماتوا، جراء تعرضهم للمواد الكيماوية ومبيدات الحشرات التي يستخدمونها على نطاق واسع.

ظهر أيضا على المسرح العالمي في ظل الليبرالية الجديدة نموذج « العامل المستخدم لمرة واحدة»، أو العامل الذي يتم التخلص منه بعد

الاستعمال[19]. وتكثر الروايات عن شروط العمل المروعة والاستبدادية في مصانع استغلالية صغيرة يكدح العمال فيها ويعرقون بأبخس الأجور في كل أنحاء العالم. في الصين، مثلا، لا يمكن أن توصف الأوضاع التي تعمل فيها الشابات المهاجرات من المناطق الريفية بأقل من مرعبة: «ساعات عمل طويلة إلى حد لا يطاق، وغذاء دون المستوى المقبول، ومساكن مزدحمة، ومدراء ساديون يضربون العاملات ويستغلونهم جنسيا، وأجور تتأخر على العاملين شهورا، أو قد لا تصلهم أبدا أحيانا»[20]. تروي عاملتان إندونيسيتان شابتان تجربتهما في العمل لدى مقاول ثانوي لشركة «ليفي ـ شتراوس» في سنغافورة:

توجيه الإهانات إلينا بشكل منتظم أمر اعتيادي وطبيعي. حين يغضب المدير يلقب النسوة بالكلاب والخنازير والعاهرات، وعلينا تحمل ذلك بصبر ودون إبداء أية ردات فعل. نعمل رسميا من الثامنة صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر (بأجر أقل من دولارين يوميا)، ولكن هناك أوقات عمل إضافية إجبارية في أحيان كثيرة، قد تستمر حتى التاسعة ليلا ـ خصوصا إذا كان هناك طلبية مستعجلة ينبغي تسليمها. لا يسمح لنا بالعودة إلى منازلنا مهما بلغ بنا التعب، وقد نحصل لقاء ذلك على 200 روبية (10 سنتات)... نذهب إلى المعمل من بيوتنا ونعود إليها سيرا على الأقدام. جو المعمل حار إلى حد لا يطاق، فسقف البناء معدني، وليس ثمة مساحة كافية لاستيعاب كل العمال في ذاك المكان المكتظ. أكثر من 200 شخص يعملون هناك، معظمهم نسوة، ولا يوجد إلا مرحاض واحد لكل المعمل... حين نعود إلى بيوتنا، لا تبقى لدينا طاقة لعمل أي شيء آخر عدا الأكل والنوم...[21]

ترد قصص كثيرة مماثلة من معامل الصناعات التجميلية في المكسيك، ومن المجمعات الصناعية التي يديرها الكوريون والتايوانيون في هندوراس وجنوب أفريقيا وماليزيا وتايلاند، حيث لا ينظر إلى الأخطار الصحية الناجمة عن التعرض لأنواع مختلفة من المواد السامة، ولا يلقي كثير بال بأحداث الموت أثناء العمل. «مات 61 عاملا حبستهم النيران في بناء مستودع نسيج» يديره رجل أعمال تايواني في مدينة شانغهاي، لم يتلق إلا «حكما مُخففا» بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ، لأنه «أظهر الندم» و«أبدى تعاونا إثر الحريق»[22].

تتحمل النسوة، وأحيانا الأطفال، القسم الأكبر من وطأة هذا النوع من العمل المهين والمنهك والخطر[23]. في الحقيقة تبدو العواقب الاجتماعية لليبرالية الجديدة مريعة إلى أبعد الحدود، فالتراكم بسلب الملكية يضعف نموذجيا كل أشكال السلطة التي كانت النسوة يتمتعن بها ضمن أنظمة الإنتاج/ التسوق المنزلي، وضمن البنى الاجتماعية التقليدية، ويعيد موقعه كل شيء في أسواق السلع والائتمانات التي يهيمن عليها الذكور. لذلك يبقى المساران الوحيدان لتحرر المرأة من قيود المجتمع الأبوي في بلدان العالم الثالث إما العمل المهين في المصانع أو المقايضة الجنسية، التي تتراوح بين العمل المحترم كخادمة ومضيفة إلى تجارة الجنس الصريح (وهي واحدة من أكثر الصناعات الحديثة ربحية، وتتضمن قدرا كبيرا من العبودية). كان لفقد الحمايات الاجتماعية في الدول الرأسمالية المتقدمة آثار سلبية، تحديدا على نساء الطبقة العاملة؛ كما كان لفقد النساء حقوقهن، نتيجة تطبيق الليبرالية الجديدة في العديد من الدول الشيوعية ودول الكتلة السوفياتية سابقا، آثار ليست أقل من كارثية.

كيف، إذن، يستطيع العمال المستخدمون لمرة واحدة ـ خصوصا النسوة ـ البقاء اجتماعيا وشعوريا في أسواق العمل المرن، وعالم العقود قصيرة الأمد، ومخاطر العمل المزمنة، والعمل المنهك في أغلب الأحيان، وفقد الضمانات والحمايات الاجتماعية، في حطام المؤسسات الجماعية التي منحتهم يوما حدا أدنى من الدعم والكرامة؟ يشكل ازدياد أسواق العمل المرن نعمة حقيقية لبعض العاملين. وحتى عندما لا يعود بمكاسب مادية تذكر، فإن الحق البسيط بتغيير الأعمال بسهولة نسبية، وبالتحلل من القيود الاجتماعية التقليدية للأسرة والمجتمع الأبوي، كان له آثار معنوية معتبرة. يبدو أن الذين ينجحون في التفاوض مع سوق العمل يحققون مكاسب كثيرة في الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية. لكن تلك الثقافة، للأسف، برغم بهجتها وبهرجتها وزيفها، تتلاعب دوما بالرغبات دون أن تشبعها إلى حد يتجاوز الهوية الضيقة لمراكز التسوق، ومخاوف المكانة المتعينة بجمال المظهر (في حالة النساء) أو الممتلكات المادية. إن نزعة التملك الفردية والقيم الاستهلاكية المتجسدة بمقولة «أتسوق فأنا موجود»، يبنيان معا عالما من الإرضاءات الزائفة، قد يبدو مثيرا على السطح ولكنه فارغ وأجوف في الصميم.

تختلف القصة تماما بالنسبة لأولئك الذين خسروا أعمالهم، أو الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الاقتصادات الكثيفة غير الرسمية، التي توفر اليوم ملجأ خطرا لمعظم «العاملين المستخدمين لمرة واحدة» في العالم. بالنسبة لحوالي بليوني إنسان، محكومين بالعيش على اقل من دولارين يوميا، يبدو العالم المعيب للثقافة الاستهلاكية الرأسمالية، وتبدو المكافآت الهائلة التي يجري اكتسابها في قطاع الخدمات المصرفية، وتبدو

الجدالات والمناظرات الكلامية عن التنظيم الذاتي والطاقات التحررية الكامنة في الليبرالية الجديدة، والخصخصة، والمسئولية الشخصية، تبدو جميعها نكتة ثقيلة وخبيثة. إن خسارة ضمانات الرعاية الصحية، وفرض رسوم الاستخدام بأشكالها كافة، تضيف عبئا كبيرا على الأعباء المالية التي ترهق كاهل فقراء العالم، من أرياف الصين المعدمة إلى مدن الولايات المتحدة الموسرة[24].

لقد غيرت الليبرالية الجديدة جذريا موقع ومكانة العمل، والمرأة، وجماعات السكان الأصليين، ضمن النظام الاجتماعي بإصرارها على اعتبار العمل سلعة كباقي السلع. وبعد تجريدها من الغطاء الواقي للمؤسسات الديمقراطية الحيوية، وتهديدها بمختلف أشكال الإنزياحات الاجتماعية، لا تجد قوى العمل المهمشة والآنية بدا من التحول إلى أشكال مؤسساتية أخرى تعبر من خلالها عن إرادتها المشتركة، وتبني عبرها صيغ تكافلها الاجتماعي. ومع التفكيك النشط لسلطات الدولة، والأحزاب السياسية، والأشكال المؤسساتية الأخرى، أو ببساطة نتيجة ذبولها كمراكز للفعل الجماعي والترابط الاجتماعي، تنشأ فجوة يملؤها انتشار الصيغ الاجتماعية البديلة بأشكالها كافة ـ بدءا بالعصابات، وكارتيلات الجريمة المنظمة، وشبكات الاتجار بالمخدرات، وزعماء المافيات المصغرة؛ مرورا بالمنظمات غير الحكومية والجاليات وتنظيمات القواعد الشعبية؛ وانتهاء بالفرق العلمانية والطوائف الدينية. تبدو العودة الملحوظة إلى الدين في هذا السياق مثيرة للاهتمام، إذ تكثر الروايات عن الظهور المفاجئ للطوائف الدينية وانتشارها الواسع في المناطق الريفية المهجورة في الصين، ناهيك بظهور فولان غونغ، وكلها روايات توضح هذه

النزعة[25]. إن التقدم الحثيث الذي تحققه حركات الهداية التبشيرية في مناطق الاقتصادات الفوضوية وغير الرسمية في أميركا اللاتينية، حيث تسارع نموها في ظل الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى انبعاث، وفي بعض الحالات تشكل، القبليات والأصوليات الدينية، اللتين تبني عليهما السياسات في القسم الأكبر من أفريقيا والشرق الأوسط، تشهد جميعها بالحاجة إلى إنشاء آليات مفيدة للتضامن الاجتماعي. في الولايات المتحدة، يرتبط التقدم الذي حققته الأصولية التبشيرية المسيحية ببعض الصلات مع ازدياد الإحساس بالقلق وعدم الأمان في العمل، ومع فقدان صيغ التكافل الاجتماعي الأخرى، ومع الشعور بخواء الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية. يقول الباحث توماس فرانك، إن حركة اليمين المتدين في ولاية كنساس، مثلا، لم تقلع إلا في أواخر الثمانينيات، أي بعد عقد أو أكثر من تفكيك البنى الصناعية وإعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة[26]. بالطبع، قد تبدو هذه الصلات واهية وبعيدة الاحتمال، لكن إذا كان بولاني على حق، وإذا كان التعامل مع قوة العمل كسلعة يؤدي إلى الانزياح الاجتماعي، فإن أرجحية قيام تحركات للحماية من هذه المخاطر، وإعادة بناء شبكات اجتماعية مختلفة، تزداد إلى حد بعيد في المستقبل المنظور.

التدهور البيئي

ترتبت عواقب كارثية على فرض المنطق التعاقدي قصير الأمد على الاستخدامات البيئية. لحسن الحظ، كانت الآراء حول هذا الموضوع منقسمة بعض الشيء داخل المعسكر الليبرالي الجديد، ففي حين لم يبد ريغان أي اهتمام بالبيئة، بل اعتبر الأشجار مرة مصدرا رئيسا لتلوث

الهواء، أخذت تاتشر مشكلة البيئة على محمل الجد، ولعبت دورا أساسيا في مفاوضات اتفاقية مونتريال للحد من استخدام غاز «سي. إف. سي»، المسؤول عن توسع ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. كذلك أخذت على محمل الجد تهديد الاحترار العالمي نتيجة الزيادة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون. لكن التزاماتها البيئية لم تكن منزهة كلية عن المصالح، بالطبع، فقد أدركت أن إغلاق مناجم الفحم في بريطانيا وتدمير نقابة عمال المناجم يمكن شرعنتهما جزئيا اعتمادا على مبررات بيئية.

لذلك كانت سياسات الدولة الليبرالية الجديدة تجاه البيئة غير متساوقة جغرافيا، وغير مستقرة زمنيا (تبعا لمن يمسك مقاليد سلطة الدولة، وفي الولايات المتحدة كانت إدارتا ريغان وجورج. دبليو. بوش تحديدا الأكثر رجعية). إضافة إلى ذلك، تنامت أهمية الحركة البيئية منذ السبعينيات، ومارست على الأغلب تأثيرا كابحا على التدمير البيئي، حسب الظروف الزمانية والمكانية. في بعض الحالات الأخرى، اكتشفت الشركات الرأسمالية أن زيادة الكفاءة يمكن أن تسير يدا بيد مع تحسن الأداء البيئي. مع ذلك، من المؤكد تقريبا أن كشف حساب الآثار البيئية لليبرالية الجديدة عموما يبقى سلبيا.

ثمة محاولات جدية لوضع مؤشرات حول صحة وصلاح الحال الإنساني، بما فيها تكاليف التدهورات البيئية. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات ما تزال مثار جدل فإنها تؤكد وجود منحنى سلبي يتسارع باطراد منذ عام 1970 أو نحو ذلك. ويدعم هذا التوصيف العام العديد من الأمثلة المحددة على الخسائر البيئية الناجمة عن تطبيق المبادئ الليبرالية الجديدة بشكل متحرر من كل القيود. تسارع عملية تدمير

الغابات المطرية الاستوائية مثال معروف، ويترتب عنه نتائج خطيرة من حيث تغير مناخ الكرة الأرضية وخسارة تنوعها الحيوي. يصادف أيضا أن عصر الليبرالية الجديدة شهد أسرع انقراض جماعي في التاريخ الحديث لأنواع الحياة على سطح الأرض[27]. إذا كنا ندخل الآن منطقة الخطر بإحداث تحولات في البيئة العالمية، خصوصا مناخها، بحيث نجعل الأرض مكانا غير صالح للسكن والحياة، فإن تبني المزيد من الممارسات والأخلاقيات الليبرالية الجديدة سوف يكون مدمرا بالتأكيد. إن مقاربة إدارة بوش للقضايا البيئية تقتصر على التشكيك بالدلائل العلمية وعدم فعل أي شيء (باستثناء تخفيض الموارد المخصصة للأبحاث العلمية ذات الصلة)، مع أن تقارير فريق بحثه الخاص تشير إلى ارتفاع كبير في مستوى الإسهام الإنساني في ظاهرة الاحترار العالمي منذ عام 1970. كما يبدي البنتاغون مخاوفه من أن الاحترار العالمي قد يشكل على المدى البعيد تهديدا خطيرا لأمن الولايات المتحدة يفوق بمراحل خطر الإرهاب[28]. ما يثير الاهتمام أن المتهمين الرئيسين في ازدياد انبعاثات غاز ثاني أوكيد الكربون في السنوات القليلة الماضية كانا مصدري قوة الاقتصاد العالمي ـ الولايات المتحدة والصين (التي زادت انبعاثاتها بنسبة 45% في العقد الماضي). لقد تم تحقيق تقدم كبير في مجالات كفاءة استخدام الطاقة لأغراض الصناعة وبناء المنازل في الولايات المتحدة، لكن الإسراف في هذه الحالة ينجم إلى حد بعيد عن نوع القيم الاستهلاكية التي لا تزال تشجع على الاستهلاك العالي للطاقة في الضواحي ومناطق التوسع العشوائي خارج المدن، وفي ثقافة لا تزال تفضل شراء سيارات تستهلك الكثير من الوقود بدلا من مثيلاتها الاقتصادية المتوافرة في الأسواق، الأمر

الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة على صادرات النفط، وما يترتب عن ذلك من آثار ونتائج جيوسياسية. في حالة الصين، تضاعفت الضغوطات على استهلاك الطاقة بسبب تسارع وتيرة التصنيع وازدياد عدد مالكي السيارات، فانتقلت الصين من وضع الاكتفاء الذاتي في إنتاج النفط أواخر الثمانينيات إلى ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وهنا أيضا تتفشى الآثار الجيوسياسية مع صراع الصين للحصول على موطئ قدم في السودان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، يضمن لها تدفق إمدادات النفط. كما يتوفر لدى الصين إمدادات هائلة من الفحم الحجري، وإن يكن سيء النوعية إلى حد ما، لاحتوائه نسبة عالية من الكبريت. ويؤدي استخدام هذا النوع في توليد الطاقة الكهربائية إلى مشاكل بيئية كبيرة، خصوصا تلك التي تسهم في ظاهرة الاحترار العالمي. علاوة على ذلك، ونظرا للنقص الحاد الذي تعانيه الصين في الطاقة، حيث تشيع انقطاعات التيار الجزئية والكلية، لا تتوافر حوافز من أية نوع لتشجيع الحكومات المحلية على التقيد بتعليمات الحكومة المركزية حول إغلاق محطات الطاقة «القذرة» وغير الكفؤة. إن الارتفاع المذهل في عدد مالكي ومستخدمي السيارات، التي حلت إلى حد بعيد محل الدراجة في المدن الكبرى كبيجينغ خلال عشر سنوات لا أكثر، أسبغ على الصين امتيازا سلبيا باحتوائها على ست عشرة من أكثر عشرين مدينة تلوثا في العالم، تحديدا من حيث نوعية الهواء[29]. ولا تخفى الآثار المباشرة لظاهرة الاحترار العالمي، فكما يحدث عادة في أطوار التصنيع السريع، الذي لا يلقي كثير بال بالعواقب البيئية، تعم الآثار الضارة بالصحة في كل مكان. الأنهار في الصين اليوم عالية التلوث، ومواردها المائية مليئة بالمواد

الكيماوية الخطرة والمسرطنة، وخدمات الصحة العامة ضعيفة (كما تبين مشاكل مرضي السارس وإنفلونزا الطيور)، والتحويل السريع لموارد الأرض إلى استخدامات مدينية، أو لإقامة مشاريع كهرومائية ضخمة (كما في وادي نهر يانغتسي)، تضيف كلها إلى حزمة مشكلات بيئية خطرة لم تبدأ الحكومة المركزية بمعالجتها إلا مؤخرا. والصين ليست وحدها في ذلك، فالانفجار السريع للنمو الاقتصادي في الهند يترافق أيضا مع تغيرات بيئية مرهقة، سواء نتيجة توسع الاستهلاك أم زيادة الضغوط على استغلال الموارد الطبيعية.

يبدو سجل الليبرالية الجديدة في استغلال الموارد الطبيعية سجلا كئيبا، ولا يصعب تلمس الأسباب. إن تفضيل العلاقات التعاقدية قصيرة الأمد يضع ضغوطاً على المنتجين كافة لاستخراج كل ما يمكنهم استخراجه أثناء سريان مفعول العقد. وعلى الرغم من أن العقود والخيارات قابلة للتجديد، هناك دوما شكوك ومخاوف خشية اكتشاف مصادر أخرى. يبقى أطول مدى زمني ممكن لعقود استغلال الموارد الطبيعية حوالي خمسٍ وعشرين سنة (معدل التخفيض)، لكن معظم العقود الحالية أقصر بكثير. يفترض عادة أن يكون مسار استنزاف الموارد الطبيعية خطيا، في حين يبدو الآن أن العديد من الأنظمة البيئية ينهار فجأة، بعد بلوغه ذروة لا تستطيع قدراته الطبيعية على إعادة الإنتاج أداء وظيفتها. مخزون الأسماك ـ السردين في كاليفورنيا، وأسماك القد على شواطئ نيوفاوندلاند، وأسماك ذئب البحر على شواطئ تشيلي ـ مثال كلاسيكي على استغلال الموارد بطاقة «قصوى»، تؤدي إلى انهيارات فجائية دون أية إنذارات ظاهرة[30]. وحالة الغابات والأحراج مثال آخر، قد يكون

أقل دراماتيكية ولكن ليس أقل أذى، فإصرار الليبرالية الجديدة على الخصخصة يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى أية اتفاقات عالمية من حيث المبدأ حول إدارة الغابات، وحماية التنوع الحيوي والمواطن البيئية الثمينة، خصوصا في الغابات المطرية الاستوائية. في البلدان الفقيرة التي تتوفر فيها موارد غابية ضخمة، تتزايد الضغوطات لتصدير المزيد، والسماح بتمليك الأجانب، وتقديم المزيد من التنازلات، الأمر الذي يعني انهيار حتى الحدود الدنيا المتوافرة لحماية الغابات. الاستغلال المفرط للغابات في تشيلي بعد الخصخصة مثال واضح عن هذه الحالة، مع أن التكيف البنيوي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي أدى إلى نتائج أسوأ بكثير. إن فرض إجراءات التقشف يعني انخفاض الأموال المخصصة لحماية الغابات وإدارتها في الدول الفقيرة، كما يعني ازدياد الضغوط عليها لخصخصة الغابات وفتحها أمام استغلال شركات الأخشاب الأجنبية على أساس عقود قصيرة الأمد. وتحت ضغط سعر الصرف الأجنبي لدفع الديون المستحقة، تزداد الإغراءات بقبول معدلات استغلال قصوى لعقود قصيرة الأجل. الأمر الأكثر سوءا أن إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي، ومع تصاعد أزمة البطالة، تدفع السكان العاطلين عن العمل إلى البحث عن مصدر آخر للرزق في زراعة الأرض وتجريدها العشوائي من الغابات. ونظرا لأن الطريقة المفضلة لفعل ذلك حرق الأحراج الغابات، فقد تقوم جموع الفلاحين ممن لا يمتلكون أراض زراعية، بالاشتراك مع شركات الأخشاب، بتدمير هائل للثروات الغابية في مدة قصيرة جدا، كما حدث في البرازيل وإندونيسيا والعديد من الدول الأفريقية[31]. لم يكن على سبيل المصادفة أنه في ذروة الأزمة المالية التي

أزاحت الملايين من سوق العمل في إندونيسيا عام 1997 ـ 1998، خرجت حرائق الغابات عن السيطرة في جزيرة سومطرة، وأحدثت ستارا كثيفا من الدخان لف جنوب شرق آسيا برمته على امتداد عدة أشهر (قيل إن هذه الحرائق مرتبطة بعمليات قطع الأشجار التي قام بها أحد أغنى رجال الأعمال من الاثنية الصينية التي ينتمي إليها الجنرال سوهارتو). إن الحد الأدنى من الاستخدام المتوازن للبيئة لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدول والمصالح الأخرى على استعداد للوقوف بوجه القواعد الليبرالية الجديدة والمصالح الطبقية التي تدعمها ـ وقد حدث ذلك في مناسبات مهمة عديدة.

عن الحقوق

أفرزت الليبرالية الجديدة في داخلها ثقافة معارضة واسعة، وإن تكن تياراتها المختلفة تنزع إلى التسليم بالكثير من افتراضات الليبرالية الجديدة الأساس، وتكتفي بالتركيز على التناقضات الداخلية. تأخذ المعارضة على محمل الجد، مثلا، قضايا الحقوق والحريات، وتظهر تناقضها مع سلطوية الممارسات الليبرالية الجديدة واستبدادها السياسي والاقتصادي والطبقي المألوف. كما تستخدم المعارضة الخطاب الليبرالي الجديد عن تحسين حال ورفاه جميع البشر في إدانة الليبرالية الجديدة نفسها، والتدليل على فشلها حتى وفق معاييرها الذاتية ومنطقها الخاص. انظر، على سبيل المثال، إلى الفقرة الجوهرية الأولى في تلك الوثيقة الليبرالية الجديدة بامتياز، اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث الهدف:

رفع مستويات المعيشة، وتوفير العمالة الكاملة، وتحقيق نمو كبير ومطرد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفاعل، وتوسيع إنتاج السلع والخدمات والتجارة فيها، مع السماح باستغلال موارد العالم وثرواته إلى الحد الأقصى، بما يتفق مع كل من أهداف التنمية المستدامة والسعي إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، وتعزيز سبل القيام بذلك من خلال طرق تنسجم مع حاجاتهما واهتماماتهما الخاصة، على مختلف مستويات التطوير الاقتصادي[32].

يمكن العثور على آمال وطموحات مماثلة تدعي الورع والفضيلة في البيانات الرسمية للبنك الدولي («إن هدفنا الرئيس تخفيض مستوى الفقر في العالم»)، وكلها تتعارض مع الممارسات الفعلية التي تدعم استعادة أو تشكيل السلطة الطبقية، والنتائج المترتبة عنها من حيث ازدياد الفقر والتدهور البيئي.

منذ عام 1980، ارتفع إلى حد مدهش عدد تيارات المعارضة المتمحورة حول انتهاكات الحقوق. ويذكر تشاندلر أن مجلة بارزة مثل فورين أفيرز (الشؤون الخارجية) لم تتضمن مقالا واحدا حول حقوق الإنسان قبل ذلك التاريخ[33]. احتلت قضايا حقوق الإنسان موقعا بارزا بعد عام 1980، وازداد رواجها بعد أحداث ساحة تيانمن في الصين ونهاية الحرب الباردة عام 1989. ويتطابق ذلك تماما مع مسار الليبرالية الجديدة، وتعتبر الحركتان متداخلتين بعمق إحداهما مع الأخرى، فالمؤكد أن إصرار الليبرالية الجديدة على الفرد عنصرا أساسا في الحياة السياسية والاقتصادية، فتح الباب واسعا أمام حركة ناشطي حقوق الإنسان الفردية. لكنها، بتركيزها على هذه الحقوق الفردية

بدلا من تشكيل أو إعادة تشكيل بنى حكم وإدارة ديمقراطية موضوعية ومفتوحة، تتبنى المعارضة سبلا لا تخرج عن الإطار الليبرالي الجديد. إن اهتمام الليبرالية الجديدة بالفرد يطغى على أي اهتمام اجتماعي ديمقراطي بالمساواة والتكافل الاجتماعي والديمقراطية، ولجوؤها المتكرر إلى التقاضي وسلطة المحاكم يقر الأفضلية الليبرالية الجديدة بالاعتماد على السلطتين القضائية والتنفيذية، لا السلطات البرلمانية. لكن المسارات القضائية مكلفة وتستهلك الكثير من الوقت. والمحاكم في كل الأحوال تبقى منحازة بشدة لمصلحة الطبقة العليا، نظرا للولاءات الطبقية النموذجية للقضاة والسلطة القضائية عموما. لذلك تنزع القرارات القضائية إلى محاباة حقوق الملكية الفردية ومعدلات الربح، وتفضلها على حقوق العدالة الاجتماعية والمساواة. إن «خيبة أمل النخبة الليبرالية بالعملية السياسية والناس العاديين»، يخلص تشاندلر إلى القول: «تدفعهم إلى التركيز بشكل أكبر على الفرد المفوض صلاحية إطلاق الأحكام، وأخذ مشاكلهم إلى قاض فرد يستمع إليهم ويتخذ القرار الفصل»[34].

لأن معظم الأفراد المحتاجين تعوزهم الموارد المالية لمتابعة قضاياهم وتحصيل حقوقهم الخاصة بأنفسهم، كان السبيل الوحيد لمساعدتهم بالشكل الأمثل تشكيل فئات الدعم ومناصرة الحقوق. وترافق ظهور هذه الفئات والمنظمات غير الحكومية مع التحول إلى الليبرالية الجديدة، مثله في ذلك مثل ظهور الخطابات المتمحورة حول مسألة الحقوق عموما، ثم تزايد عددها بشكل كبير منذ عام 1980 أو نحو ذلك. في حالات عدة، ملأت المنظمات غير الحكومية الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة من عملية توفير الخدمات الاجتماعية والنشاطات المشابهة، الأمر الذي يعتبر خصخصة

تولتها المنظمات غير الحكومية. وساعد ذلك في بعض الحالات على تسريع انسحاب الدولة من قطاعات أعرض لتوفير الخدمات الاجتماعية، فشكلت المنظمات غير الحكومية بذلك «حصان طروادة» في ترويجها لليبرالية الجديدة، سواء داخليا أم على الصعيد العالمي[35]. أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية ليست مؤسسات ديمقراطية بطبيعتها، وغالبا ما تكون نخبوية، وغير مسئولة (إلا تجاه مموليها والمتبرعين لها)، وبالتالي بعيدة حكما عن أولئك الذين تسعى إلى حمايتهم أو مساعدتهم، بغض النظر عن نواياها الطيبة ومدى تقدميتها. كثيرا ما تُبقي هذه المنظمات أجنداتها طي الكتمان، وتفضل التفاوض المباشر مع الدولة والسلطة الطبقية، أو التأثير عليهما. وغالبا ما تسيطر على زبائنها بدلا من تمثيلهم، إذ تدعي المنظمات غير الحكومية التحدث باسم من لا يستطيعون التحدث بأنفسهم، بل تفترض حتى تحديد مصالح من تمثلهم وتعريفها (وكان الناس قاصرين أو عاجزين عن فعل ذلك بأنفسهم). كذلك تبقى شرعية هذه المنظمات ومكانتها موضع شك، فعندما تروج بنجاح لحظر عمل الأطفال في عملية الإنتاج، مثلا، وتعتبرها قضية حقوق إنسان مطلقة وكونية، فإنها قد تقوض اقتصادات تعتبر ذلك النوع من العمل أساسيا لبقاء الأسرة. بدون تقديم أية بدائل اقتصادية فاعلة، قد يباع الأطفال في سوق البغاء مثلا (مما يترك المجال مفتوحا أمام فئة دعم أخرى لاستئصال تلك الآفة) بدلا من العمل في السوق الاقتصادي. إن الكونية التي يسلم بها «خطاب الحقوق» جدلا، وتكريس المنظمات غير الحكومية وفئات الدعم نفسها للمبادئ الكونية، يتعارضان مع الخصوصيات المحلية والممارسات اليومية للحياة السياسية والاقتصادية، ويضعان تلك الخصوصيات تحت ضغط التسليع والليبرالية الجديدة[36].

هناك سبب آخر وراء التقاطر إلى هذا النوع تحديدا من ثقافة المعارضة في السنوات القليلة الماضية، فالتراكم عبر سلب الملكية يستتبع مجموعة ممارسات مختلفة تماما عن التراكم عبر زيادة العمل المأجور في الصناعة والزراعة. هيمن النوع الأخير على عملية التراكم الرأسمالي في الخمسينيات والستينيات، وأدى إلى ظهور ثقافة معارضة مختلفة (تجسدت في نقابات العمال وأحزاب الطبقة العاملة السياسية) أنتجت الليبرالية المتجذرة. من الجهة المقابلة، يبقى التراكم بسلب الملكية عملية متشظية ومتعينة- خصخصة هنا، وتدهور بيئي هناك، وأزمة ديون مالية في مكان آخر. تصعب معارضة كل هذه الخصوصية والتعيين دون الاعتماد على مبادئ كونية، لأن سلب الملكية يستتبع فقد الحقوق. من هنا تحديدا جاء التحول إلى الخطاب الكوني حول حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وحول حقوق البيئة والممارسات البيئية المقبولة وما شابه، واعتباره أساسا لسياسات المعارضة الموحدة.

هذا الاعتماد مرده إلى أن الحقوق سيف ذو حدين، إذ يمكن استخدامه من ناحية لتحقيق أهداف تقدمية واضحة. لا يمكن بحال من الأحوال نبذ ذلك التقليد الإنساني الذي تمثله بأروع صورة منظمة العفو الدولية، أو أطباء بلا حدود، أو غيرها من المنظمات، باعتبارها مجرد ملحق مساعد للتفكير الليبرالي الجديد. إن التاريخ الطويل للفكر الإنساني (بنسختيه الغربية ـ الليبرالية كلاسيكيا ـ وغير الغربية بأشكالها المختلفة) معقد بدرجة لا تسمح بذلك التبسيط، مع أن الأهداف المحددة للعديد من خطابات الحقوق (في حالة منظمة العفو الدولية، مثلا، التركيز الحصري حتى السنوات القليلة الماضية على الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق

الاقتصادية) تجعل من السهولة بمكان استيعابها ضمن الإطار الليبرالي الجديد. يبدو عموما أن النزعة الكونية تنسجم تماما مع القضايا العالمية، كتغير المناخ، وتوسع ثقب الأوزون، وضياع التنوع الحيوي نتيجة تدمير البيئات الطبيعية، وما شابه. لكن آثارها في مجال حقوق الإنسان أكثر تعقيدا، نظرا لتنوع الظروف السياسية والاقتصادية، واختلاف الممارسات الثقافية في العالم. أضف إلى ذلك أن من السهولة بمكان اختيار قضايا حقوق الإنسان، وتحويلها إلى ما يشبه «سيوف الإمبراطورية» (باستخدام التوصيف اللاذع لبارثولوميو وبريكسبير[37]) المسلطة، التي اعتمد عليها ما يسمى «صقور الليبراليين»، في الولايات المتحدة مثلا، لتبرير تدخلاتهم الإمبريالية في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وهاييتي، وقبل كل شيء آخر في أفغانستان والعراق. لقد استخدمت هذه النزعة لتبرير «الإنسانية العسكرية»، «باسم حماية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى عندما تبنتها بشكل أحادي قوة إمبريالية (كالولايات المتحدة) نصبت نفسها بنفسها راعية لها»[38]. يصعب عموما ألا يتفق المرء مع النتيجة التي خلص إليها تشاندلر بقوله: «إن جذور النزعة الإنسانية الراهنة، والقائمة على حماية حقوق الإنسان، ضاربة في عمق الإجماع المتزايد على تأييد تدخل الغرب في الشؤون الداخلية للدول النامية منذ السبعينيات». ويرتكز هذا الإجماع على حجة مفتاحية مفادها أن «المؤسسات العالمية، أو المحاكم الدولية والمحلية، أو المنظمات غير الحكومية، أو لجان الأخلاقيات، تمثل بشكل أفضل من الحكومات المنتخبة حاجات الناس ومتطلباتهم. ويزداد النظر بعين الريبة والشك إلى الحكومات والممثلين المنتخبين، تحديدا لاعتبارهم مسؤولين تجاه دوائرهم الانتخابية، ولهم بالتالي مصالح

«خاصة» و «متعينة»، على عكس العاملين تبعا لمبدأ أخلاقي»[39]. لم تكن الآثار على الصعيد المحلي أقل ضررا وأذى، إذ أدت إلى تضييق آفاق «الحوار السياسي العام، عبر إضفاء الشرعية على تنامي دور السلطة القضائية، ولجان الأخلاقيات، والقوى المنتدبة لمهمات معينة، وغيرها من الفئات والجماعات غير المنتخبة، في صناعة القرار». الآثار السياسية على وجه الخصوص قد تكون منهكة، «فبدلا من تحدي الفرد لكسر عزلته وسلبيته في مجتمعاتنا المتذررة، قد لا تؤدي قواعد وأنظمة حقوق الإنسان إلا إلى مأسسة هذه الانقسامات وتعميقها». الأسوأ من ذلك أن «الخطاب الأخلاقي لحقوق الإنسان يمتهن الرؤية الاجتماعية للعالم ويحقرها، مثله في ذلك مثل أية نظرية نخبوية أخرى، فيخدم مصالح الطبقة الحاكمة ويدعم ويقوي إيمانها بذاتها»[40].

في ضوء هذا المنظور النقدي، تكمن الخطورة في الاستسلام لغواية الابتعاد عن القيم الكونية، وتجنب الاحتكام إليها باعتبارها تعاني عيوبا قاتلة، وبالتالي التخلي عن أي ذكر للحقوق على أساس أنه فرض لأخلاقيات مجردة وقائمة على عقلية السوق، ولا يمكن الدفاع عنها أو اعتبارها أكثر من قناع يخفي وراءه عملية استعادة السلطة الطبقية. في حين يستحق كلا الافتراضين دراسة جدية، فمن المؤسف باعتقادي ترك ميدان الحقوق لهيمنة الليبرالية الجديدة. ثمة معركة يتوجب خوضها، ليس فقط حول أية قيم وحقوق كونية ينبغي استحضارها في حالات معينة، بل أيضا حول كيفية بناء المبادئ الكونية ومفاهيم الحقوق. علينا توخي الحذر من الارتباط الخطر بين الليبرالية الجديدة كمجموعة ممارسات سياسية واقتصادية محددة، وبين زيادة الاعتماد على حقوق كونية من نوع

معين كأساس أخلاقي للشرعية السياسية والمعنوية. لقد فرضت مراسيم بريمر على العراق مفهوما معينا للحقوق، لكنها في الوقت نفسه انتهكت حق العراق في السيادة وتقرير المصير. إذ كانت وحدها «القوة تفصل بين حقين متكافئين»[41]، كما علق ماركس يوما في عبارته الشهيرة، وإذا كانت استعادة السلطة الطبقية تستلزم فرض مجموعة مميزة من الحقوق، فإن مقاومة هذا الفرض يستلزم نضالا من أجل حقوق مختلفة كليا.

لقد كان الإحساس الإيجابي بحق العدالة، مثلا، محرضا قويا للحركات السياسية، ولطالما أحيا النضال ضد الظلم حركات التغيير الاجتماعي، والتاريخ الملهم لحركات الحقوق المدينة في الولايات المتحدة مثال معبر عن هذه الحالة. المشكلة تكمن، بالطبع، في أن ثمة مفاهيم لا تحصى للعدالة يمكن استحضارها والاحتكام إليها، ولكن التحليل المتأني يظهر أن بعض العمليات الاجتماعية السائدة تفرز بعض المفاهيم المحددة للعدالة والحقوق وتقوم عليها، ويعتبر تحدي تلك الحقوق تحديا للعملية الاجتماعية التي تتأصل فيها. من الجهة المقابلة، يستحيل إبعاد المجتمع عن بعض العمليات الاجتماعية السائدة (مثل تراكم رأس المال عبر التبادل الاقتصادي في السوق) وزجه في عمليات أخرى (مثل الديمقراطية السياسية والعمل التعاوني)، دون إحداث تحول متزامن في الولاء، ينتقل من مفهوم سائد للحقوق والعدالة إلى مفهوم آخر. الصعوبة في كل المواصفات المثالية للحقوق والعدالة تكمن في أنها تخفي هذا الارتباط، فهي لا تكسب معنى اجتماعيا إلا عندما تهبط من مثاليتها إلى أرض الواقع، مرتبطة بعملية اجتماعية من نوع ما[42].

انظر إلى حالة الليبرالية الجديدة، حيث تتجمع الحقوق حول منطقين سائدين للسلطة- سلطة الدولة الإقليمية، وسلطة رأس المال[43]. بغض النظر عن مدى رغبتنا في أن تكون الحقوق كونية، فإن الدولة وحدها مخولة بفرضها. وإذا لم تكن الدولة راغبة بذلك، فإن أفكار وتصورات الحقوق تبقى فارغة. تترتب الحقوق ، إذن، على شرط المواطنة، وتصبح إقليمية نطاق السلطة قضية مهمة وذات حدين. تنشأ من جهة مسائل شائكة بسبب الأشخاص الذين لا وطن لهم، والمهاجرين غير الشرعيين، وما شابه، لأن تحديد هوية «المواطن» تتحول إلى قضية محورية تعين مبادئ الإقصاء والشمول داخل الحدود الإقليمية للدولة. إن كيفية ممارسة الدولة سلطة سيادتها بالنسبة للحقوق موضوع بحد ذاته إشكالي، لكن ثمة حدود تفرضها على تلك السيادة (كما تكتشف الصين اليوم) مجموعة القواعد والقوانين العالمية المتجذرة في تراكم رأس المال الليبرالي الجديد. مع ذلك، تستطيع الدولة-الأمة من الجهة المقابلة، بما لها من سلطة احتكار الأشكال الشرعية للعنف، تعيين رزمتها الخاصة من الحقوق، على طريقة هوبزبوم، وإبقاء التزامها بالأعراف الدولية في الحدود الدنيا. تصر الولايات المتحدة، مثلا، على حقها في عدم اعتبار نفسها مسئولة عن الجرائم ضد الإنسانية، كما يجري تعريفها في الساحة الدولية، وتصر في الوقت نفسه على إحضار مجرمي الحرب إلى العدالة، ومثولهم أمام المحاكم ذاتها التي ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بسلطتها عندما يتعلق الأمر بمواطنيها.

كذلك يقتضي العيش في ظل الليبرالية الجديدة تقّبل تلك الرزمة من الحقوق الضرورية لتراكم رأس المال أو الخضوع لها قسرا. نحن نعيش، إذن،

في مجتمع تطغى فيه حقوق الأفراد (ويجدر بنا تذكر حقيقة أن الشركات الكبيرة تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) في الربح والملكية الخاصة على أي مفهوم آخر للحقوق الثابتة يخطر على البال. قد يحاجّ المدافعون عن نظام الحقوق هذا منطقيا في أنه يشجع «الفضائل البورجوازية»، التي تتدهور بدونها إلى أبعد الحدود أوضاع كل شخص في العالم. وتتضمن هذه الفضائل المسئولية الفردية والقانونية، والاستقلال عن تدخل الدولة (الأمر الذي غالبا ما يضع نظام الحقوق هذا في مواجهة حادة مع الحقوق المقابلة التي يجري تعريفها داخل الدولة)، وتكافؤ الفرص في السوق وأمام القانون، ومكافأة المبادرة والجهد الفرديين في مجال التجارة والأعمال، ورعاية مصلحة الفرد الشخصية ومصالح المقربين، والدفاع عن السوق المفتوح الذي يتيح طيفا واسعا من حريات الاختيار في التبادل والتعاقد. يبدو نظام الحقوق هذا أكثر معقولية وإقناعا حين يطال حق ملكية الفرد الخاصة بجسده (الذي يدعم حق الفرد في التعاقد بحرية لبيع قوة عمله، إضافة إلى حقه في أن يُعامل بكرامة واحترام، وحقه في التحرر من الإكراه الجسدي والعبودية)، وحقه في حرية التفكير والتعبير. تتمتع هذه الحقوق المترتبة بجاذبية كبيرة، ويعتمد عليها الكثيرون منا إلى أبعد الحدود في مختلف جوانب حياتهم، لكننا نفعل ذلك تماما كما يعتاش المتسولون على فتات موائد الأغنياء.

لا يمكنني إقناع أحد بالحجة الفلسفية أن نظام الحقوق الليبرالي الجديد غير عادل، لكن الاعتراض عليه في الحقيقة بسيط وواضح: إن قبوله يعني تقبل حقيقة أن لا بديل لدينا سوى العيش في ظل نظام لا نهائي من تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، بغض النظر عن العواقب

الاجتماعية والبيئية والسياسية. ويتضمن تراكم رأس المال المستدام بشكل تبادلي وجوب توسيع النظام الليبرالي الجديد جغرافيا في أنحاء العالم كافة، عن طريق العنف (كما في تشيلي والعراق) أو عبر ممارسات إمبريالية (كتلك التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، أو عبر التراكم البدائي (كما في الصين وروسيا) إن اقتضت الحاجة. في كل الأحوال، لا بد من إقامة نظام يضمن حقوق الفرد الثابتة في الربح والملكية الخاصة، كيفما اتفق وعلى نطاق كوني، وهذا تحديدا ما يعنيه بوش بقوله إن الولايات المتحدة تكرس نفسها لتوسيع دائرة الحرية في العالم.

لكن هذه ليست الحقوق الوحيدة المتاحة لنا. حتى ضمن المفهوم الليبرالي، كما يصوغه ميثاق الأمم المتحدة، ثمة حقوق مترتبة، كحقوق التعبير والتفكير، وحق التعليم والأمان الاقتصادي، وحق تنظيم النقابات، وما شابه. إن فرض مثل هذه الحقوق يشكل تحديا خطيرا لليبرالية الجديدة، لأن جعل هذه الحقوق المترتبة حقوقا أساسية، وتحويل الحقوق الأساسية بالملكية الخاصة والربح إلى حقوق تابعة لها ومترتبة عنها، سوف يُحدث ثورة بالغة الأهمية في مجال الممارسات السياسية والاقتصادية. هناك أيضا مفاهيم مختلفة كلية لنوع الحقوق التي يمكننا المطالبة بها والاحتكام إليها- كحق الأمن الغذائي الأساسي، مثلا، أو حق الوصول إلى الأراضي المشاع في العالم. لكن هنا أيضا وحدها «القوة تفصل بين حقين متكافئين»، ولذلك تحتل أشكال النضال السياسي حول المفهوم الصحيح للحقوق، بل حتى حول المفهوم الصحيح للحرية ذاتها، موقع الصدارة في البحث عن بدائل.